



تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وتأثيره على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي

د. بدور مبارك العتيبي

تهاني غازي الحربي

مها عبدالحفيظ بن حريب

ساره علي الزهراني

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ظاهرة تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية، والكشف عن أثرها على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي، إضافة إلى استقصاء تصورات الأفراد ومستوى وعيهم بالأنظمة والتشريعات المرتبطة بحماية الخصوصية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، باستخدام استبائي التصورات والأثر، واختبار الوعي (40 مفردة) المبني وفق نظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية، وطُبقت على عينة بلغت (336) مشاركاً. أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تصورات الأفراد حول تداول المحتوى المرئي، مع وعي واضح بأهمية الإذن المسبق ومخاطر إعادة النشر، وعدم وجود فروق دالة إحصائية في هذه التصورات تبعاً لمعظم المتغيرات. كما بينت النتائج أن أثر تداول المحتوى على الخصوصية جاء بدرجة مرتفعة، خاصة فيما يتعلق بالظهور غير المرغوب فيه وفقدان السيطرة على المحتوى، مع عدم وجود فروق في هذا الأثر وفق المتغيرات الديموغرافية، باستثناء مستوى المشاركة الذي ارتبط بزيادة إدراك الضرر. وفيما يتعلق بالوعي النظامي، جاء بمستوى متوسط، مع وجود فروق لصالح الإناث وذوي الدراسات العليا، وعدم وجود فروق تبعاً للعمر أو الاستخدام. وتشير النتائج إلى أن تداول المحتوى المرئي لم يعد سلوكاً عفويًا، بل ممارسة اجتماعية واعية تحكمها اعتبارات الخصوصية والسياق الثقافي، مع وجود فجوة بين الوعي العام والمعرفة النظامية التفصيلية. وتؤكد الدراسة أهمية تعزيز التوعية القانونية وتطوير الممارسات الرقمية المسؤولة بما يساهم في حماية خصوصية الأفراد في البيئة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: تداول المحتوى المرئي، الخصوصية الرقمية، المنصات الرقمية، المناسبات الاجتماعية، الإذن المسبق، الوعي النظامي، حماية البيانات الشخصية، المجتمع السعودي.



The Sharing of Visual Content from Social Occasions via Digital Platforms and Its Impact on Individuals' Privacy in Saudi Society

Dr. Bodour Mubarak Al-Otaibi

Tahani Ghazi Al-Harbi

Maha Abdulhafiz Bin Hareeb

Sarah Ali Al-Zahrani

ABSTRACT

This study aimed to analyze the phenomenon of sharing visual content related to social occasions through digital platforms, and to examine its impact on individuals' privacy in Saudi society. It also sought to explore individuals' perceptions and their level of awareness of laws and regulations related to privacy protection. The study adopted a descriptive survey approach, using two questionnaires (perceptions and impact) and an awareness test (40 items) developed in accordance with the Personal Data Protection Law and the Anti-Cybercrime Law. The study was applied to a sample of 336 participants. The results indicated a high level of individuals' perceptions regarding visual content sharing, along with clear awareness of the importance of obtaining prior consent and the risks associated with reposting. No statistically significant differences were found in these perceptions across most variables. The findings also showed that the impact of content sharing on privacy was high, particularly in relation to unwanted exposure and loss of control over shared content. No significant differences were found based on demographic variables, except for participation level, which was associated with a higher perception of harm. Regarding regulatory awareness, the results revealed a moderate level, with statistically significant differences in favor of females and individuals with postgraduate education, while no significant differences were found based on age or level of platform usage. Overall, the findings suggest that visual content sharing is no longer a spontaneous behavior, but rather a conscious social practice shaped by privacy considerations and cultural context. However, a gap remains between general awareness and detailed legal knowledge. The study highlights the importance of enhancing legal awareness and promoting responsible digital practices to better protect individuals' privacy in the digital environment.

Keywords: Visual content sharing, Digital privacy, Digital platforms, Social occasions, Prior consent, Legal awareness, Personal data protection, Saudi society.



مقدمة

يشهد المجتمع السعودي خلال العقد الأخير تحولاً رقمياً متسارعاً انعكس بوضوح على أنماط التواصل والحياة الاجتماعية للأفراد. فقد أصبحت المنصات الرقمية مثل سناب شات وإنستغرام وتيك توك فضاءات يومية للتعبير والتوثيق والمشاركة، بما في ذلك تصوير المناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج والتخرج واللقاءات العائلية. ومع اتساع هذا الاستخدام، بات تداول المحتوى المرئي خارج دائرة المناسبة الأصلية أمراً شائعاً، ما يفتح الباب لوصوله إلى جمهور أوسع دون إذن صريح من جميع الأطراف المعنية، ويثير تبعاً لذلك نقاشاً متنامياً حول حدود الخصوصية الفردية في الفضاء الرقمي (عبد المجيد، 2021).

تُظهر دراسات حديثة أنّ هذا الواقع يتقاطع مع سياق اجتماعي وثقافي محلي يولي الخصوصية مكانة محورية، خاصة في البيانات الأسرية والمناسبات الاجتماعية. إلا أنّ التطور التقني غير طبيعة ترسيم الحدود بين "الخاص" و"العام" مع سهولة الالتقاط الفوري للمشاهد وإعادة تداولها، بما يعيد تعريف مسؤولية الأفراد تجاه أنفسهم والآخرين عند مشاركة المحتوى المرئي (العلي، 2023). ويتجسّد هذا التعقيد أكثر في مسألة الإذن؛ إذ يخلط بعض المستخدمين بين الإذن بالحضور والإذن بالتصوير أو بالنشر، بينما يؤكد آخرون أن النشر العام من دون موافقة واضحة يُعد انتهاكاً للخصوصية، حتى لو كان التصوير قد وقع في نطاق عائلي أو صداقي محدود (الجموسي، 2016).

على المستوى النظامي يوفر كلّ من نظام حماية البيانات الشخصية ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية إطاراً تشريعياً يحظر التعرّض للحياة الخاصة أو نشر صور ومقاطع تمس أصحابها من دون موافقة. غير أنّ وجود قواعد واضحة لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى الوعي والامتثال؛ إذ تشير أدبيات حديثة إلى تفاوت ملحوظ في فهم المعايير التي تُحدّد "المستوى المقبول من الخصوصية" داخل التطبيقات، ولا سيما لدى الشباب الأكثر تفاعلاً مع المنصات والأقلّ إلماً بأبعادها القانونية والأخلاقية (Bahaddad, 2022). ويزداد الإشكال تعقيداً حين يتعلّق الأمر بالمناسبات الاجتماعية التي تتداخل فيها اعتبارات القرابة والعرف الاجتماعي والحساسية تجاه صور النساء والأطفال، وهو ما وثّقه بحث نوعي سابقة في سياقات خليجية وسعودية (Abokhodair et al., 2017).

من هذا المنطلق تتبع أهداف الدراسة التي تسعى إلى فهم مدى تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وتأثيره على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي ومدى وعيهم بأنظمة حماية الخصوصية لنشر المحتوى على المنصات الرقمية العامة.

مشكلة الدراسة

شهدت المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير تطوراً ملحوظاً في مجال التحول الرقمي، حيث أصبح استخدام المنصات الرقمية مثل سناب شات، تيك توك، وإنستغرام جزءاً أساسياً من الحياة اليومية للأفراد (Bahaddad, 2022). ولم يعد التفاعل الرقمي مقتصرًا على التعبير أو التواصل، بل امتدّ ليشمل توثيق ومشاركة المناسبات الاجتماعية التي تحمل طابعاً شخصياً أو عائلياً، مثل حفلات الزواج، حفلات التخرج، اللقاءات العائلية (ALQadheeb & Alsalloum, 2018). هذا التحول أحدث تداخلاً غير مسبوق بين «الفضاء الخاص» و«الفضاء العام الرقمي»، مما أفرز إشكالات جديدة حول مفاهيم الخصوصية، والإذن (Abokhodair et al., 2017).

كما أن الاستخدام المكثف لمواقع التواصل الاجتماعي في السعودية تجاوز كونه وسيلة ترفيهية إلى كونه ممارسة اجتماعية يومية تتداخل فيها حدود الحياة الخاصة والعامة، مما خلق «نهماً استهلاكياً رقمياً» أثر على استقرار العلاقات الأسرية ومستويات الوعي الأخلاقي في التعامل مع المحتوى المرئي المنشور. إذ أن هذه التحولات أسهمت في بروز ظواهر جديدة مثل «التطبيع الاجتماعي مع التصوير في الأماكن الخاصة» و«تبادل اللقطات العائلية» دون وعي كافٍ بآثارها القانونية والاجتماعية، فقد أوضحت دراسة (الحباشنة، 2022)

وبالرغم من وجود تشريعات صريحة في السعودية مثل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (79) لعام 1428هـ، ونظام حماية البيانات الشخصية لعام 1443هـ والتي تجرّم نشر الصور والمقاطع المرئية دون إذن صريح، إلا أن فهم الأفراد لهذه القوانين لا يزال متفاوتاً.

وتتفاقم الظاهرة في ظل ازدياد الاعتماد على خصائص التصوير الفوري والنشر الآني، والتي لا تتيح غالباً



فرصة للتحقق من موافقة جميع الحاضرين، مما يعرض الأفراد، خصوصاً النساء، لانتهاك الخصوصية (Alharbi et al., 2020).

إن التطور المتسارع في وسائل التواصل الاجتماعي أسهم في تعزيز تداول المحتوى المرئي، حيث أصبحت الصور والفيديوهات من أكثر أشكال المحتوى انتشاراً، ولم تعد مجرد وسيلة للتوثيق، بل تحولت إلى أداة للتعبير عن الذات وبناء الهوية الرقمية وتعزيز التفاعل الاجتماعي . (Zhang et al., 2022) ، كما أن طبيعة هذا المحتوى ترتبط بخصائص إنتاجه وسهولة تداوله عبر المنصات الرقمية، التي تتيح للمستخدمين إنشاء المحتوى ونشره والتفاعل معه في بيئة تفاعلية واسعة، مما يعكس أهمية فهم القنوات التي يتم من خلالها تداول هذا المحتوى وأنماط استخدامه (Kaplan & Haenlein, 2010 ؛ Osatuyi, 2013).

وفي هذا السياق، تشير الدراسات إلى أن دوافع نشر المحتوى المرئي تتنوع بين دوافع ذاتية واجتماعية، مثل التعبير عن الذات، وبناء العلاقات، ومشاركة الانطباعات، وهو ما يعكس وجود أبعاد إدراكية وسلوكية معقدة تحكم سلوك الأفراد في تداول هذا المحتوى (Zhang et al., 2022) ؛ (Munar & Jacobsen, 2014) كما أن مشاركة الصور، خاصة المرتبطة بالمناسبات الاجتماعية، غالباً ما تتضمن معلومات شخصية أو خبراتية، وهي بطبيعتها معلومات حساسة ترتبط بالحياة الخاصة للأفراد، مما يؤثر قضايا تتعلق بالإفصاح الذاتي وممارسات الإذن وحدود الخصوصية (Osatuyi, 2013 ؛ Munar & Jacobsen, 2014).

وعلى صعيد الأبعاد القانونية، أشارت العديد من الدراسات إلى أن البيئة الرقمية تمثل مجالاً خصباً لظهور الجرائم المرتبطة بانتهاك الخصوصية. فقد أوضحت دراسة (الخطيب، 2019) أن مواقع التواصل الاجتماعي تسهم في تسهيل ارتكاب الجرائم المعلوماتية، في حين أكدت دراسة (الحربي، 2020) أن ضعف القيم الوقائية يزيد من مخاطر هذه الجرائم. كما بينت دراسة (إبراهيم، ٢٠٢١) أن الجرائم المعلوماتية تتسم بالتعقيد وصعوبة الإثبات، مما يستدعي تطوير التشريعات. وأشارت دراسة (الحباشنة، 2022) إلى أهمية التحول الرقمي في دعم الأنظمة العدلية، في حين أكدت دراسة (العنبي، 2023) أن التطور التقني أدى إلى زيادة التحديات المرتبطة بالخصوصية. كما شددت دراسات حديثة مثل (العبيدان، 2024) و(الجربوع، 2024) على ضرورة تطوير أنظمة حماية البيانات الشخصية وتعزيز العقوبات لتحقيق الردع.

أما على مستوى الوعي المجتمعي، فقد أظهرت دراسة (النشار، ٢٠١٨) أن الاستخدام المتزايد للمنصات الرقمية يرتبط بزيادة نسبية في الوعي بالخصوصية، لكنه في الوقت ذاته يؤدي إلى زيادة الإفصاح عن المعلومات. كما بينت دراسة (النمر، 2024) أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الوعي القانوني، إلا أن ذلك يتطلب استراتيجيات توعوية أكثر فاعلية.

وعلى الرغم من تناول الدراسات السابقة لدوافع المشاركة وأنماط المحتوى، فإنها تشير إلى محدودية المعرفة بمستوى وعي المستخدمين بالأنظمة والتشريعات المرتبطة بحماية الخصوصية، إضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت هذه الظاهرة في سياقات اجتماعية وثقافية محددة . (Munar & Jacobsen, 2014) كما أن اختلاف أنماط استخدام المنصات الرقمية بين الأفراد، من حيث معدل الاستخدام والمشاركة والمشاهدة، يعكس احتمالية وجود فروق في تصوراتهم وسلوكياتهم تجاه تداول المحتوى المرئي (Lewis, 2010 ؛ Hu et al., 2015).

كما يُظهر السياق الاجتماعي السعودي الذي يُعطي من قيمة الخصوصية الجماعية، ويضع ضوابط ثقافية وأخلاقية خاصة بتصوير النساء والعائلات تعقيدات إضافية عند الحديث عن تداول المحتوى المرئي. فالمفهوم السائد للخصوصية لا ينحصر في نطاق الفرد، بل يمتد إلى الأسرة والقبيلة والمجتمع الأوسع، ويأخذ طابعاً دينياً وأخلاقياً واجتماعياً.

تكشف مراجعة الدراسات السابقة في محور النظم القانونية المرتبطة بحماية البيانات والخصوصية عن تركيز واضح على تحليل الأطر التشريعية والعقوبات والضمانات النظامية، في مقابل محدودية الدراسات التي تناولت مستوى وعي الأفراد بهذه الأنظمة بشكل مباشر. فقد ركزت دراسات مثل العصيمي (2016)، والمطيري (2017)، والمزمومي (2018)، والعنبي (2023) على كفاءة الأنظمة القانونية في الحد من الجرائم المعلوماتية وحماية الخصوصية، مع إبراز دور التشريعات في تنظيم تداول المعلومات الرقمية، دون التطرق بشكل كافٍ إلى مدى إدراك الأفراد لهذه الأنظمة أو فهمهم لتفاصيلها التطبيقية . كما تناولت دراسات أخرى، مثل العبيدان (2024) والجربوع (2024)، الجوانب الفقهية والجزائية لنظام حماية البيانات الشخصية، مركزةً على التأصيل



القانوني والعقوبات، دون قياس مستوى الوعي المجتمعي بها . وعلى الرغم من أن دراسة النمر (2024) أشارت إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي في رفع الوعي بنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية، إلا أنها اكتفت بقياس الوعي العام ولم تتعمق في تحليل المعرفة التفصيلية بالنصوص النظامية أو ربطها بالسلوك الفعلي للمستخدمين . ويشير ذلك إلى وجود فجوة بحثية تتمثل في غياب دراسات كمية متخصصة تقيس مستوى وعي الأفراد بالأنظمة والتشريعات المنظمة لحماية البيانات والخصوصية، خاصة في سياق تداول المحتوى المرئي، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته.

وبناءً على ما سبق، تتجلى المشكلة البحثية في الحاجة إلى بناء تصور واضح ومتكامل حول كيفية إدراك الأفراد لطبيعة تداول المحتوى المرئي، من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الإذن المرتبطة به، إلى جانب تحليل تأثيره على خصوصيتهم، ومستوى وعيهم بالأنظمة والتشريعات المنظمة لذلك. كما تبرز أهمية التحقق من الفروق في هذه التصورات والتأثيرات ومستويات الوعي تبعاً للخصائص الشخصية والسلوكية للأفراد، مثل الجنس، والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، ومعدل استخدام المنصات الرقمية، ومستوى المشاركة أو المشاهدة، وذلك في سياق اجتماعي يتسم بخصوصية ثقافية مثل المجتمع السعودي.

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية

تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من تركيزها على تحليل تصورات الأفراد وسلوكياتهم تجاه تداول المحتوى المرئي في سياق المناسبات الاجتماعية، وهو بعد لم يُتناول بشكل كافٍ في الدراسات السابقة، خاصة في البيئة السعودية. إذ تسهم الدراسة في تعميق الفهم العلمي لكيفية إدراك الأفراد لخصائص إنتاج المحتوى المرئي، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن، بما يربط بين الأبعاد الإدراكية والسلوكية في تفسير هذا السلوك.

كما تقدم الدراسة إضافة نوعية من خلال تحليل أثر تداول المحتوى المرئي على الخصوصية بأبعادها المختلفة، مثل الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف الاجتماعية، وهو ما يسهم في تطوير الفهم النظري للعلاقة بين الإعلام الرقمي والخصوصية في السياقات الثقافية المحافظة.

ثانياً: الأهمية العملية

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في قدرتها على تقديم مؤشرات واقعية قائمة على بيانات ميدانية حول تصورات الأفراد، وسلوكياتهم، ومستوى وعيهم النظامي، مما يساعد الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية على فهم الفجوة بين المعرفة والسلوك في تداول المحتوى المرئي.

كما تسهم نتائج الدراسة في دعم صُنّاع القرار والجهات المعنية، مثل وزارة الإعلام وهيئة الاتصالات والهيئة السعودية للبيانات، في تطوير سياسات وبرامج توعوية تستهدف تنظيم تداول المحتوى المرئي، وتعزيز ثقافة الحصول على الإذن، والحد من الممارسات التي قد تؤدي إلى انتهاك الخصوصية.

إضافة إلى ذلك، تساعد الدراسة في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات أكثر وعياً عند النشر أو المشاركة، من خلال إبراز المخاطر المرتبطة بتداول المحتوى، خاصة في سياق المناسبات الاجتماعية، بما يسهم في تقليل الآثار السلبية مثل الإحراج الاجتماعي، والتنمر الرقمي، والخلافات الأسرية، وتحقيق توازن عملي بين التفاعل الاجتماعي وحماية الخصوصية في البيئة الرقمية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية، من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن .
2. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بتصوراتهم حول تداول المحتوى المرئي وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، معدل استخدام المنصات الرقمية، مدى المشاهدة أو المشاركة).
3. تحليل أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في



المجتمع السعودي، من حيث الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف الاجتماعية. 4. الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي على الخصوصية وفقاً لمتغيراتهم الشخصية والسلوكية. 5. قياس مستوى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية. **أسئلة الدراسة:**

- 1- ما تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية، من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن؟
 - 2- ما أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي، من حيث الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف الاجتماعية؟
 - 3- ما مدى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية؟
- فروض الدراسة:**

1. لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بتصوراتهم حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن، وفقاً لمتغيراتهم الشخصية.
 2. لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي من حيث الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف الاجتماعية، وفقاً لمتغيراتهم الشخصية.
 3. لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بمدى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغيراتهم الشخصية.
- حدود الدراسة:**

- المكانية: المملكة العربية السعودية (مدينتي الرياض - جدة).
- الزمانية: العام الجامعي 2025/2026م.
- البشرية: عينة قصدية من البالغين السعوديين (ذكور/إناث) يبلغ عددها 336.
- الموضوعية: تقتصر الدراسة على تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وتأثيره على خصوصية الأفراد..

الاطار النظري للدراسة :

أولاً: المحتوى المرئي:

يُعد المحتوى المرئي أحد أبرز مظاهر التفاعل في الإعلام الرقمي، حيث تجاوز دوره التوثيقي ليصبح وسيلة لإنتاج المعنى الاجتماعي وإعادة توزيع الرموز الثقافية، ما يجعله فاعلاً في تشكيل الوعي الجمعي. (عبد المجيد، 2021)

وفقاً (Arsel, Shamayleh, 2025) فإنه يُعرف المحتوى المرئي المتداول بأنها: " صور أو فيديو يتم مشاركته أو إعادة نشره عبر منصات التواصل الرقمي من قبل الأفراد أو الجماعات، بحيث يلعب دوراً في تشكيل التفاعلات بين المستخدمين على هذه المنصات، وليس مجرد كونه وسيلة لنقل المعلومات البصرية".



كما يُعرّف (Jenkins, 2013) المحتوى المرئي المتداول بأنه "عملية انتقال الصور ومقاطع الفيديو بين المستخدمين عبر المنصات الرقمية من خلال آليات النشر والمشاركة وإعادة التوزيع التي تعززها بيئة التواصل الشبكي"

يُعرف اجرائياً بأنه كل صورة أو مقطع مرئي يتم إنتاجه أو التقاطه في سياق مناسبة اجتماعية خاصة (مثل حفلات الزواج، أو التخرّج، أو اللقاءات العائلية)، ثم يُعاد تداوله عبر المنصات الرقمية سواء بصورة عامة (منشور للعامة) أو في نطاق ضيق بين الأفراد.

يمثل "تداول المحتوى المرئي" في هذه الدراسة المتغير المستقل الذي يُعبّر عن مجمل الأنشطة التي تشمل التقاط، ومشاركة، وإعادة نشر الصور والمقاطع المتعلقة بالمناسبات الاجتماعية في المنصات الرقمية. هذا التداول لا يفهم كفعل تقني بحت، بل كممارسة اتصالية واجتماعية وثقافية تتطوي على تفاوض ضمني أو صريح حول الخصوصية، ويضم خمسة أبعاد وهي:

- **البعد الأول: خصائص الالتقاط:** تشمل مستوى قرب الكاميرا من الوجه، ومدة التصوير، وظهور تفاصيل مكانية أو أفراد محددين كالنساء والأطفال. وقد أشارت دراسة (Tonge & Caragea, 2016) إلى أن الصور التي تُظهر عناصر شخصية واضحة تكون أكثر عرضة لانتهاك الخصوصية إذا لم تُضبط إعداداتها أو يُؤخذ الإذن قبل مشاركتها، مشيرة إلى أهمية السمات البصرية في تحديد حساسية الصورة (Tonge & Caragea, 2016).

- **البعد الثاني: قنوات وآليات التداول،** حيث تؤثر المنصة ونوع النشر على إدراك المتلقي لمستوى الخصوصية. فمثلاً، تختلف درجة الحساسية عندما يُنشر المحتوى عبر قصص خاصة مقارنة بحسابات عامة مفتوحة. وقد أظهرت دراسة (Masur & Scharkow, 2016) أن المستخدمين يُعدّلون سلوكهم الإفصاحي وفقاً للقناة المستخدمة، ويتجنّبون مشاركة المعلومات الحساسة عبر الوسائط العامة.

- **البعد الثالث: نطاق الانتشار،** فيرصد المسافة الاجتماعية التي يقطعها المحتوى من دائرة محدودة إلى جمهور أوسع. وقد كشفت دراسة (Bazarova, 2012) أن الإفصاحات التي تُقدّم في سياق عام تُعد أقل ملاءمة، وتُفهم أحياناً على أنها انتهاك لقواعد اللباقة الاجتماعية، حتى لو كانت المعلومات نفسها مقبولة ضمن السياقات الاجتماعية.

- **البعد الرابع: نية المشاركة،** حيث تتراوح الدوافع بين التوثيق الذاتي، والمجاملة الاجتماعية، والمباهاة أو التسويق الشخصي. ووفقاً لدراسة (Chennamaneni & Taneja, 2015)، فإن هذه النوايا تؤثر في كمية ونوعية المعلومات التي يُفصح عنها الأفراد، خصوصاً عند وجود تفاوت بين دافع النشر وتوقعات المتلقي.

- **البعد الخامس: مستوى الإذن المسبق** أحد أكثر الأبعاد حساسية، إذ يميّز بين غياب الإذن، وإذن التصوير فقط، والإذن بالنشر العلني. وقد وثّقت دراسة (Siregar & Puspasari, 2023) أن سوء الفهم في تفسير "الإذن" يسبب الكثير من الخلافات، حيث يعتبر البعض الحضور في المناسبة بمثابة موافقة ضمنية على النشر، بينما يراها آخرون انتهاكاً صريحاً للخصوصية إذا لم يُطلب الإذن بشكل مباشر (Siregar & Puspasari, 2023).

ثانياً: الخصوصية:

الخصوصية في المجتمعات العربية عامة والسعودية خاصة لا تُفهم بوصفها شأنًا فرديًا فقط، بل تتداخل مع منظومات القيم العائلية والاجتماعية التي تُعلي من مفهوم الحماية الجماعية للهوية والصورة. (مليباري 2018) تُعرف وفقاً (Velten et al., 2017) "بأنها الكيفية التي يشعر بها الأفراد تجاه حضورهم الرقمي عند تداول محتوى مرئي يتضمنهم، دون تحكم منهم أو إدراك سابق للنتائج. الخصوصية هنا ليست وضعاً قانونياً فحسب، بل حالة إدراكية - نفسية تتأثر بالسياق الاجتماعي والتقني."

تُعرّف اجرائياً بأنها الإحساس بالتحكم في الهوية المرئية للفرد وحقه في القرار بشأن الظهور أو عدم الظهور في الفضاء الرقمي، مع حماية بياناته الشخصية من التداول غير المصرّح به.



تمثل "الخصوصية" في هذه الدراسة المتغير التابع وهي مفهومًا مركزيًا في العلوم الاجتماعية وتقنيات الإعلام، وتعرف بوصفها حق الفرد في التحكم بالمعلومات المتعلقة به وكيفية جمعها واستخدامها. وتضم ثلاثة أبعاد وهي:

- **البعد الأول: الظهور غير المرغوب فيه**، والذي يُعرف على أنه إدراك الأفراد لفقدان السيطرة على صورتهم أو مكانهم في الفضاء الرقمي. وقد تناولت (Velten et al. (2017 هذه المسألة من خلال دراسة تطبيق سناب شات، مشيرة إلى أن المستخدمين الذين يظهرون دون علمهم أو موافقتهم يعبرون عن شعور واضح بالاختراق والتعدي على الحدود الشخصية.
- **البعد الثاني: الضرر المدرك**، يتجلى في شعور الأفراد بالحرج، أو تشويه السمعة، أو القلق من التعرض لاحقًا لمخاطر عائلية أو مهنية نتيجة انتشار غير مقصود للمحتوى. وفي ذلك أشارت نتائج دراسة A1- (Laymoun & Aljaafreh 2020) بأن الشعور بالحرج يؤدي إلى تجنب مشاركة الأحداث أو حتى الحضور في بعض المناسبات خشية التسجيل غير المشروع.
- **البعد الثالث: انتهاك القيم أو الأعراف**، حيث يُنظر إلى نشر محتوى من المناسبات الاجتماعية على أنه خروج عن التوقعات الثقافية، خصوصًا في البيئات المحافظة التي تُقدّر الخصوصية العائلية. (Necaise et al., 2023).

لذلك تهدف الدراسة إلى التعرف على تصورات الأفراد حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية، من حيث (خصائص الالتقاط، قنوات وآليات التداول، نطاق الانتشار، نية المشاركة، الإذن المسبق) والكشف عن مدى تأثيره على خصوصية الأفراد من حيث (الظهور الغير مرغوب فيه، الضرر المدرك، انتهاك القيم أو الأعراف).

الأبعاد الاجتماعية والثقافية والقانونية في نظم حماية البيانات الشخصية ومكافحة المعلومات في السعودية

أصدرت المملكة العربية السعودية نظام حماية البيانات الشخصية بموجب المرسوم الملكي رقم (م/19) بتاريخ 1443/2/9هـ، في خطوة استراتيجية تعكس التزام الدولة بحماية حقوق الأفراد وتعزيز مستويات الأمان السيبراني. ويهدف النظام إلى تنظيم عمليات جمع البيانات الشخصية ومعالجتها واستخدامها، مع ضمان خصوصية الأفراد وتحديد الالتزامات الواقعة على الجهات المعالجة، بما يحقق بيئة رقمية آمنة ومتوازنة (الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي، 2023).

ويُعد هذا النظام (Personal Data Protection Law – PDPL) نظام قانوني ينظم جمع ومعالجة البيانات الشخصية) حجر الأساس في تنظيم الخصوصية الرقمية، حيث يضع قواعد ملزمة تشمل جمع البيانات وتخزينها واستخدامها والإفصاح عنها. ويرتكز على مبدأ مشروعية المعالجة، بحيث لا يجوز التعامل مع البيانات إلا بناءً على مسوغ قانوني واضح، غالبًا يتمثل في موافقة صاحب البيانات، مع وجود استثناءات محددة (رحمي، 2022). يمنح النظام أصحاب البيانات مجموعة من الحقوق الأساسية، مثل الحق في العلم بكيفية معالجة بياناتهم، والحق في الوصول إليها والحصول على نسخة منها، وتصحيحها أو تحديثها، إضافة إلى الحق في إتلافها عند انتهاء الحاجة منها، وكذلك سحب الموافقة في أي وقت. وفي المقابل، يفرض التزامات على الجهات المعالجة، من أبرزها اعتماد سياسات خصوصية واضحة، وضمان دقة البيانات، واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لحمايتها، والإبلاغ عن أي خروقات قد تمسها (رحمي، 2022).

يتقاطع النظام السعودي مع اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR: General Data Protection Regulation – Regulation) تشريع أوروبي لحماية البيانات) في العديد من المبادئ، مثل حماية حقوق الأفراد واشتراط وجود أساس قانوني للمعالجة. إلا أن النظام السعودي يتميز باتساع نطاق الاستثناءات المرتبطة بالمصلحة العامة والأمن، إضافة إلى تبني نهج أكثر صرامة في تنظيم نقل البيانات خارج الدولة، بما يعكس توجهًا نحو تعزيز سيادة البيانات الوطنية، ورغم هذا التقارب، تظل فعالية النظام مرتبطة بآليات التطبيق، حيث قد تؤثر الاستثناءات الواسعة على مستوى الحماية الفعلي إذا لم تُضبط بدقة، كما يعتمد نجاحه على مستوى الرقابة المؤسسية ووضوح اللوائح التنفيذية (رحمي، 2022).



شهد مفهوم الخصوصية تحولاً جوهرياً في المملكة، حيث لم يعد مقتصرًا على الامتثال القانوني، بل أصبح جزءاً من التحول الرقمي الشامل، ومؤشراً رئيسياً على الحوكمة المؤسسية والثقة الرقمية، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، وقد أسهم تطبيق نظام حماية البيانات الشخصية في نقل الخصوصية من مستوى الامتثال الإجرائي إلى مستوى الحوكمة الاستراتيجية، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بإدارة دورة حياة البيانات بشكل متكامل، بما يشمل حمايتها وتنظيم الوصول إليها وإثبات الامتثال المستمر، مما جعل الخصوصية أصلاً استراتيجياً يعزز القدرة التنافسية (رمضان، 2026)

أدى التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي (AI: Artificial Intelligence) الذكاء الاصطناعي إلى تعقيد مخاطر الخصوصية، حيث أصبحت الأنظمة قادرة على تحليل البيانات واستخلاص أنماط منها، مما يزيد من احتمالات الاستخدام غير المقصود أو تسريب البيانات. كما لم تعد هذه المخاطر تقنية فقط، بل أصبحت مرتبطة بسلوك الأفراد ووعيهم داخل المؤسسات (رمضان، 2026)

وفي هذا السياق، برزت أهمية تحويل الخصوصية إلى ثقافة تنظيمية مستمرة، بحيث لا تقتصر المسؤولية على المختصين، بل تشمل جميع الأفراد داخل المؤسسة. كما تطور مفهوم سيادة البيانات ليشمل التحكم في الوصول والاستخدام، في حين أصبحت الثقة الرقمية قيمة قابلة للقياس من خلال أدوات مثل التدقيق المستمر في ظل البيانات الرقمية الحديثة، لم تعد النماذج الأمنية التقليدية كافية، وظهر نموذج "انعدام الثقة Zero Trust" نموذجاً آمناً يقوم على التحقق المستمر وعدم افتراض الثقة، والذي يعتمد على مراقبة البيانات وتحليل السلوك بشكل مستمر، بما يحقق حماية فعالة دون التأثير على الابتكار (رمضان، 2026)

يتضح أن نظام حماية البيانات الشخصية في السعودية يمثل تحولاً من حماية تقليدية للبيانات إلى نموذج متكامل للحوكمة الرقمية، يجمع بين التشريع والتقنية والثقافة المؤسسية. كما أن نجاح هذا النظام لا يعتمد فقط على نصوصه القانونية، بل على مستوى الوعي المجتمعي والتطبيق الفعلي، مما يجعل الخصوصية عنصراً أساسياً لتحقيق الثقة الرقمية والابتكار المستدام في العصر الحديث (رحمي، 2022؛ رمضان، 2026)

الدراسات السابقة :

المحور الأول: تداول المحتوى المرئي عبر المنصات الرقمية

خلصت دراسة Akcay وآخرين (2026) إلى أن إدراك الخصوصية عند تداول الصور عبر المنصات الرقمية لا يعتمد على الصورة كوحدة واحدة، بل يتأثر بالعناصر الفردية داخلها، مثل الأشخاص أو الأماكن أو الأشياء التي قد تحمل دلالات حساسة، حيث اعتمدت الدراسة على منهج مختلط كمي ونوعي طبق على 92 مشاركاً لتحليل كيفية تقييم المستخدمين لمستوى الخصوصية في الصور متعددة العناصر. وأظهرت النتائج أن الصور المتداولة قد تكشف معلومات أكثر مما يقصده المستخدم بسبب الإشارات البصرية والسببية الموجودة داخل الصورة، كما بينت أن السياق الذي تُنقِط فيه الصورة ووجود عناصر إضافية داخلها يؤثران بصورة كبيرة في تقييم مخاطر الخصوصية، مما يعكس وجود أنماط إدراكية معقدة ومتغيرة لدى الأفراد عند التعامل مع المحتوى المرئي. وخلصت الدراسة إلى أن حماية الخصوصية تتطلب فهماً تفصيلياً للعناصر الدقيقة والسياق داخل الصورة، مع ضرورة تطوير أنظمة ذكية توفر حماية مخصصة وفقاً لطبيعة المحتوى والسياق.

كما خلصت دراسة Munyendo (2026) إلى أن ممارسات الأمن والخصوصية الرقمية تتأثر بصورة كبيرة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن العديد من حلول الحماية المصممة في البيئات الغربية لا تتناسب مع احتياجات دول العالم الأغلبية. واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال ثلاث دراسات ميدانية شملت مقابلات مع مستخدمين وخبراء في عدة دول، حيث تناولت استخدام تطبيقات القروض عبر الهاتف المحمول في كينيا، والتحديات المرتبطة باستخدام الأجهزة المشتركة في مقاهي الإنترنت، إضافة إلى مقابلات مع 70 خبيراً في تسع دول عبر أربع قارات. وأظهرت النتائج أن الضغوط الاقتصادية تدفع كثيراً من المستخدمين إلى تجاهل مخاطر الخصوصية مقابل الحصول على خدمات أساسية، كما كشفت الدراسة أن الاعتماد على ممارسات غير آمنة مثل استخدام كلمات مرور بسيطة أو مشاركة الأجهزة يزيد من احتمالات الاختراق، إضافة إلى تأثير العوامل الثقافية والدينية في سلوك المستخدمين بما يتعارض أحياناً مع نماذج الحماية الغربية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير حلول مرنة تراعي الخصوصيات المحلية، مع تعزيز الوعي الرقمي وفرض تشريعات أكثر صرامة لحماية بيانات المستخدمين.



أما دراسة Ryan (2026) فقد خلصت إلى أن حماية الخصوصية في سياق تداول الصور الرقمية لا تقتصر على منع تسرب البيانات، بل تشمل أيضًا ضمان مصداقية الصور المتداولة في ظل انتشار تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي القادرة على إنتاج صور مزيفة عالية الواقعية. واعتمدت الدراسة على تطوير نظام تقني يُعرف باسم (Birthmark Standard) يهدف إلى توثيق الصور والتحقق من صحتها دون الكشف عن هوية المستخدم أو الجهاز المستخدم في التصوير، من خلال استخدام خصائص فريدة في مستشعرات الكاميرا وربط بيانات التحقق بتقنية البلوك تشين. وأظهرت النتائج أن الصور المتداولة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تواجه تحديات كبيرة تتعلق بفقدان المصداقية نتيجة إزالة البيانات الوصفية أثناء إعادة معالجة الصور، إلا أن النظام المقترح أتاح التحقق من صحة الصور ومصدرها حتى بعد إعادة نشرها أو تعديلها، مع الحفاظ على خصوصية المستخدمين. كما أثبتت الدراسة كفاءة النظام من حيث السرعة والأداء وإمكانية تطبيقه على نطاق واسع، وخلصت إلى أهمية تطوير حلول تقنية متقدمة تحقق التوازن بين الخصوصية والأمان وموثوقية المحتوى البصري في البيئة الرقمية.

خلصت دراسة Wang & Wang (2025) إلى أن مشاركة الصور الحية عبر مواقع التواصل الاجتماعي تمثل سلوكًا مزدوج الأثر، إذ تسهم في تعزيز التفاعل الاجتماعي ورفاهية المستخدمين من جهة، لكنها تثير تحديات تتعلق بحماية الخصوصية من جهة أخرى، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استبيان طُبق على 266 مستخدمًا لمنصة WeChat، لتحليل العلاقة بين التفاعل الاجتماعي القائم على مشاركة الصور الحية ومستوى الرفاهية، مع دراسة دور رأس المال الاجتماعي كمتغير وسيط والحاجة إلى الخصوصية كمتغير معدل. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين مشاركة الصور الحية وتعزيز الشعور بالانتماء والروابط الاجتماعية، كما تبين أن رأس المال الاجتماعي يعزز التأثير الإيجابي لهذا التفاعل على الرفاهية، في حين تؤدي زيادة حاجة الأفراد إلى الخصوصية إلى إضعاف هذه العلاقة، مما يدل على أن مخاوف الخصوصية قد تحد من الفوائد النفسية والاجتماعية لمشاركة الصور، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تحقيق توازن بين تعزيز التفاعل الاجتماعي وحماية الخصوصية من خلال تطوير سياسات المنصات وتمكين المستخدمين من التحكم في إعدادات الخصوصية.

ثانيًا: محور النظم حماية البيانات الشخصية في السعودية

خلصت دراسة القويطي (2025) إلى أن التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي أدى إلى ظهور أنماط مستحدثة من الجرائم الرقمية، مثل التزييف العميق والهندسة الاجتماعية، بما يزيد من مخاطر انتهاك الخصوصية وإساءة استخدام البيانات والمحتوى الرقمي. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي المقارن بين نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في Saudi Arabia وأحكام الفقه الإسلامي، وأظهرت النتائج أن النظام السعودي يتمتع بمرونة تسمح باستيعاب العديد من الجرائم المستحدثة، إلا أنه يواجه تحديات تتعلق بإسناد المسؤولية الجنائية بسبب تعدد الأطراف المشاركة في إنتاج المحتوى الرقمي ونشره. كما بينت الدراسة أن الفقه الإسلامي يقدم إطارًا تحليليًا مهمًا لمعالجة هذه الإشكاليات من خلال قواعد مثل التمييز بين المباشرة والتسبب، بما يساعد في توزيع المسؤولية بين الأطراف المختلفة، وخلصت الدراسة إلى ضرورة تطوير التشريعات القانونية والاستفادة من الأصول الفقهية لبناء نموذج متكامل يحقق العدالة ويحمي الخصوصية في البيئة الرقمية.

كما خلصت دراسة التريكي (2025) إلى أن نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية يمثل خطوة متقدمة في تعزيز الإطار القانوني لحماية الخصوصية، حيث تناولت الدراسة مفهوم البيانات الشخصية ونطاق حمايتها، والأسس النظامية التي تحكم جمع البيانات ومعالجتها ونقلها. وأوضحت النتائج أن النظام كفل للأفراد حقوقًا متعددة، مثل الحق في الاطلاع على البيانات وتصحيحها وتحديثها وحذفها، كما فرض التزامات على الجهات المتحكمة في البيانات لضمان استخدامها بصورة مشروعة وأمنة ومنع إساءة استخدامها أو تسريبها. كما بينت الدراسة أن نطاق تطبيق النظام يتسم بالشمول، إذ يشمل جميع عمليات معالجة البيانات داخل المملكة وخارجها إذا كانت متعلقة بمقيمين فيها، إضافة إلى امتداد الحماية لبيانات المتوفين إذا أمكن التعرف عليهم أو على ذويهم من خلالها، وخلصت الدراسة إلى أن النظام السعودي يواكب الاتجاهات الحديثة في التشريعات المقارنة، مع الحاجة إلى تطوير بعض الجوانب التطبيقية لتعزيز فعاليته.

أما دراسة الجعيد (2025) فقد خلصت إلى أن الحماية الجزائية للبيانات الشخصية أصبحت ضرورة ملحة في ظل التطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات وانتشار استخدام الإنترنت، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن مع التشريعين المصري والفرنسي لتحليل الجرائم المرتبطة بمعالجة البيانات



الشخصية والعقوبات المقررة لها. وأوضحت النتائج أن البيانات الشخصية تشمل كل معلومة تؤدي إلى تحديد هوية الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن المعالجة تشمل عمليات الجمع والحفظ والتعديل والنقل، مع ضرورة أن تتم هذه العمليات بصورة مشروعة وبموافقة صاحب البيانات ولغرض محدد ومشروع. كما بينت الدراسة أن النظام السعودي أقر عقوبات تشمل السجن والغرامة أو كليهما، مع إمكانية تشديد العقوبة في حالة العود، إضافة إلى تقرير مسؤولية جزائية على الأشخاص الاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات. كما أوصت الدراسة بتشديد العقوبات في حالات التكرار، ووضع نظام للإعفاء عند الإبلاغ عن الجرائم، وتحديد مدد زمنية لحفظ البيانات، وإنشاء جهات قضائية متخصصة للنظر في منازعات حماية البيانات الشخصية، وخلصت إلى أن النظام السعودي يواكب التطورات الحديثة في حماية البيانات، إلا أن تطوير آليات التطبيق وتعزيز الحماية الجزائية يظل أمراً ضرورياً لتحقيق حماية فعالة للخصوصية الرقمية.

المنهجية وإجراءات الدراسة

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، كونه الأنسب لدراسة الظواهر الاجتماعية ووصفها كما هي في الواقع، وذلك من خلال جمع البيانات من أفراد العينة وتحليلها بهدف الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة. وقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، لما تتميز به من قدرة على الحصول على معلومات مباشرة من المبحوثين بطريقة منظمة تسهل عملية التحليل الإحصائي.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون من المجتمع السعودي في مدينتي جدة والرياض لكونهما من أكبر المدن الحضرية في السعودية، وتمثلان مراكز رئيسية للنشاط الاجتماعي والرقمي حسب رؤية 2030. نظراً لتمييز تنوعهما السكاني وتعدد المناسبات الاجتماعية وتداول المحتوى المرئي المرتبط بها، وهذا التنوع والانتشار الواسع للسلوك الاتصالي يجعل من جدة والرياض بيئة مثالية لرصد أنماط مشاركة المحتوى المرئي وتحليل انعكاساته على خصوصية الأفراد بشكل يعكس واقع المجتمع السعودي في سياق المدن الكبرى.

بينما تكونت عينة الدراسة من 336 مفردة من المشاركين، وقد روعي في تكوين العينة تنوعها وفق عدد من المتغيرات الديموغرافية والسلوكية، وهي:

الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، معدل استخدام المنصات الرقمية، ومدى المشاهدة أو المشاركة عبر هذه المنصات، بما يتيح تمثيلاً مناسباً لمجتمع الدراسة ويساعد في تحليل البيانات بصورة أكثر شمولاً. فيما يلي عرض لتوزيع عينة الدراسة:

أ- توزيع العينة وفقاً لمتغير (الجنس):

جدول (1): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الجنس)

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	92	27.4%
أنثى	244	72.6%
الإجمالي	336	100.0%

يتضح أن عينة الدراسة قد اشتملت على (92) ذكر بنسبة (27.4%)، و(244) أنثى بنسبة (72%).



ب- توزيع العينة وفقاً لمتغير (الفئة العمرية):

جدول (2): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير (الفئة العمرية)

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	78	23.2%
من 30 إلى أقل من 40 سنة	111	33.0%
من 40 إلى أقل من 50 سنة	93	27.7%
50 سنة فأكثر	54	16.1%
الإجمالي	336	100.0%

يتضح أن عينة الدراسة قد اشتملت على (78) بعمر أقل من 30 سنة بنسبة (23.2%)، و(111) ممن تتراوح أعمارهم ما بين 30 إلى أقل من 40 سنة بنسبة (33.0%)، و(93) من 40 إلى أقل من 50 سنة بنسبة (27.7%)، و(54) من 50 سنة فأكثر بنسبة (16.1%).

ج- توزيع العينة وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي):

جدول (3): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
ثانوي أو أقل	18	5.4%
دبلوم	18	5.4%
بكالوريوس	176	52.4%
دراسات عليا	124	36.9%
الإجمالي	336	100.0%

يتضح أن عينة الدراسة قد اشتملت على (18) حاصلين على ثانوي أو أقل بنسبة (5.4%)، و(18) دبلوم بنسبة (5.4%)، و(176) بكالوريوس بنسبة (52.4%)، و(124) دراسات عليا بنسبة (36.9%).

د- توزيع العينة وفقاً لمتغير (معدل استخدام المنصات الرقمية):

جدول (4): توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير (معدل استخدام المنصات الرقمية)

معدل استخدام المنصات الرقمية	العدد	النسبة المئوية
يوميًا	296	88.1%



النسبة المئوية	العدد	معدل استخدام المنصات الرقمية
8.9%	30	عدة مرات في الأسبوع
3.0%	10	نادرًا
100.0%	336	الإجمالي

يتضح أن عينة الدراسة قد اشتملت على (296) ممن يستخدمون المنصات الرقمية يوميًا بنسبة (88.1%)، و(30) عدة مرات في الأسبوع بنسبة (8.9%)، و(10) نادرًا ما يستخدمون المنصات الرقمية بنسبة (3.0%).
و- توزيع العينة وفقًا لمتغير (مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية):

جدول (5): توزيع عينة الدراسة وفقًا لمتغير (مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية)

النسبة المئوية	العدد	مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية
34.5%	116	دائمًا
39.0%	131	أحيانًا
26.5%	89	نادرًا
100.0%	336	الإجمالي

يتضح أن عينة الدراسة قد اشتملت على (116) دائمًا يشاهدون أو يشاركون عبر المنصات الرقمية بنسبة (34.5%)، و(131) أحيانًا بنسبة (39.0%)، و(89) نادرًا ما يشاهدون أو يشاركون عبر المنصات الرقمية بنسبة (26.5%).

3/4 أدوات الدراسة

1. استبيان تصورات الأفراد حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية : يهدف إلى قياس تصورات الأفراد تجاه تداول المحتوى المرئي من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن. وتكون في صورته النهائية من (٢١) فقرة موزعة على أربعة محاور، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة.

2. استبيان أثر تداول المحتوى المرئي على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي : يهدف إلى قياس مدى تأثير تداول المحتوى المرئي على خصوصية الأفراد، من خلال أبعاد الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف. وتكون في صورته النهائية من (٢٥) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

3. اختبار مستوى وعي الأفراد بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية: يهدف إلى قياس مستوى معرفة الأفراد بالأنظمة والقوانين المرتبطة بحماية الخصوصية عند نشر المحتوى المرئي. وتكون الاختبار من (٤٠) مفردة موضوعية، وتم تصحيحه وفق نظام الدرجات (إجابة صحيحة = ١، إجابة خاطئة = ٠).

4. البيانات الديموغرافية: اشتملت الأداة على مجموعة من المتغيرات الشخصية للمشاركين، وهي: الجنس،



والفئة العمرية، والمستوى التعليمي، ومعدل استخدام المنصات الرقمية، ومدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية.

الأساليب المستخدمة في التحقق من صحة المعطيات الكمية: تم تطبيق هذه الأدوات على عينة استطلاعية من غير المشاركين في العينة الأساسية قوامها (178) من الأفراد في المجتمع السعودي.

أولاً: التحقق من الخصائص السيكومترية

أ/ الاتساق الداخلي للاستبانة:

للتحقق من الاتساق الداخلي للأداة، تم حساب معامل الارتباط البسيط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient Formula بين درجات أفراد العينة الاستطلاعية على كل فقرة من فقرات الاستبانة ودرجاتهم على المحور الذي تنتمي إليه، وبين درجاتهم على كل محور والدرجة الإجمالية للاستبانة. وجاءت النتائج .

جدول (6): الاتساق الداخلي للاستبانة (ن=178)

تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية							
المحور الأول: خصائص الالتقاط		المحور الثاني: قنوات التداول		المحور الثالث: نية المشاركة		المحور الرابع: الإذن المسبق	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.719	6	**0.720	10	**0.694	16	**0.861
2	**0.766	7	**0.809	11	**0.731	17	**0.805
3	**0.778	8	**0.797	12	**0.703	18	**0.801
4	**0.645	9	**0.814	13	**0.803	19	**0.708
5	**0.723	-	-	14	**0.779	20	**0.794
-	-	-	-	15	**0.672	21	**0.882
الكلي = **0.870		الكلي = **0.879		الكلي = **0.803		الكلي = **0.861	

**دالة عند مستوى 0.01.

يتضح من الجدول (6) أن جميع معاملات الارتباط بين درجات المشاركين على كل فقرة ودرجاتهم على المحور الذي تنتمي إليه، ودرجاتهم على كل محور والدرجة الإجمالية للاستبانة ترتبط ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط للمحاور الرئيسية ما بين (0.803) و(0.879)، كما تراوحت معاملات الارتباط للفقرات ما بين (0.645) و(0.882)، وهذا يدل على أن جميع فقرات ومحاور الاستبانة تتمتع بالاتساق الداخلي، مما يعد مؤشراً على الاتساق الداخلي للأداة ككل.

ب/ التحقق من ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات الأداة، تم استخدام معادلة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha (α) مع حذف الفقرة. وجاءت النتائج كما يتبين من الجدول التالي:



جدول (7): قيم معاملات ثبات الاستبانة ومعاملات الارتباط المصحح في حالة حذف الفقرة (ن=178)

تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية											
المحور الأول: خصائص الالتقاط			المحور الثاني: قنوات التداول			المحور الثالث: نية المشاركة			المحور الرابع: الإذن المسبق		
رقم الفقرة	معامل الارتباط المصحح ح	معامل ألفا في حالة حذف الفقرة	رقم	معامل الارتباط المصحح ح	معامل ألفا في حالة حذف الفقرة	رقم	معامل الارتباط المصحح ح	معامل ألفا في حالة حذف الفقرة	رقم	معامل الارتباط المصحح ح	معامل ألفا في حالة حذف الفقرة
1	0.595	0.927	6	0.558	0.928	10	0.704	0.925	16	0.721	0.925
2	0.563	0.927	7	0.650	0.926	11	0.462	0.930	17	0.586	0.927
3	0.680	0.925	8	0.683	0.925	12	0.410	0.930	18	0.785	0.924
4	0.458	0.929	9	0.704	0.925	13	0.506	0.928	19	0.470	0.929
5	0.637	0.926	-	-	-	14	0.473	0.929	20	0.626	0.926
-	-	-	-	-	-	15	0.686	0.925	21	0.785	0.924
معامل الثبات = 0.774			معامل الثبات = 0.790			معامل الثبات = 0.824			معامل الثبات = 0.889		
معامل الثبات = 0.930											

يتضح من الجدول (4-7) أن معامل الثبات العام للاستبانة بلغ (0.930)، كما تراوحت معاملات الثبات للمحاور الرئيسية ما بين (0.774) و(0.889)، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات لفقرات الاستبانة ما بين (0.924) و(0.930)، مما يدل على أن جميع الفقرات جيدة ولا يتم حذف أي فقرة حيث إنها لم تؤثر على حساب قيمة الثبات. وهذا يدل على أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نص السؤال الأول على "ما تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية، من حيث خصائص إنتاجه، وقنوات تداوله، ودوافع نشره، وممارسات الحصول على الإذن؟". وللإجابة عن هذا السؤال، حُسبت التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات الاستبانة، ثم رُتبت النتائج وفق المتوسطات الحسابية والمتوسط العام.



جدول (8): النتائج الإجمالية المتعلقة بتصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية (ن=336)

المرتبة	درجة الموافقة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات	محاور الاستبانة
3	كبيرة	76.6%	0.980	3.831	5	المحور الأول: خصائص الالتقاط
2	كبيرة	81.8%	0.996	4.092	4	المحور الثاني: قنوات التداول
4	كبيرة	73.7%	1.010	3.683	6	المحور الثالث: نية المشاركة
1	كبيرة جداً	87.2%	0.856	4.359	6	المحور الرابع: الإذن المسبق
	بدرجة كبيرة	79.8%	0.961	3.991	21	المتوسط الحسابي العام للاستبانة

يتضح من النتائج أن مستوى تصورات أفراد المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي كلي بلغ (3.991)، وهو ما يعكس إدراكاً واضحاً لطبيعة هذا المحتوى وآليات تداوله والمخاطر المرتبطة به. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Akcay وآخرين (2026)، التي أوضحت أن إدراك الخصوصية لا يرتبط بالصورة بوصفها وحدة متكاملة فقط، بل يتأثر بما تتضمنه من أشخاص وأماكن وتفاصيل بصرية وسياقية قد تكشف معلومات حساسة. ويدعم ذلك ارتفاع محور خصائص الالتقاط في الدراسة الحالية، بمتوسط بلغ (3.831)، بما يدل على وعي المشاركين بأن قرب الكاميرا وظهور الوجوه والتفاصيل المكانية قد يزيد من احتمالات انتهاك الخصوصية.

وجاء محور الإذن المسبق في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.359) ومستوى مرتفع جداً، وهو ما يشير إلى أن الحصول على موافقة الأشخاص قبل تصويرهم أو نشر محتوى يتضمنهم يمثل الاعتبار الأكثر أهمية لدى أفراد العينة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراستا التريكي (2025) والجعيد (2025)، اللتان أكدتا أن مشروع معالجة البيانات الشخصية واستخدامها ونقلها ترتبط بالحصول على موافقة صاحب البيانات ولغرض مشروع ومحدد. كما تتسجم مع دراسة القويقلي (2025)، التي أبرزت المخاطر القانونية والجناحية المترتبة على إساءة استخدام المحتوى الرقمي ونشره، مؤكدة ضرورة تطوير التشريعات بما يضمن حماية الخصوصية وتحديد مسؤولية الأطراف المشاركة في إنتاج المحتوى وتداوله.

كما احتل محور قنوات التداول المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (4.092)، بما يعكس وعي المشاركين بأن مستوى الخصوصية يتأثر بطبيعة المنصة وقنوات النشر وإمكانات إعادة التداول. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Ryan (2026)، التي بينت أن إعادة معالجة الصور ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي قد تؤدي إلى فقدان بياناتها الوصفية وصعوبة التحقق من مصدرها، الأمر الذي يزيد الحاجة إلى أنظمة تقنية تضمن موثوقية المحتوى وتحمي خصوصية المستخدمين. كما تتوافق مع دراسة Munyendo (2026)، التي أوضحت أن ممارسات الأمن والخصوصية الرقمية تتأثر بالسياقات الاجتماعية والثقافية وأنماط استخدام الأجهزة والمنصات، وأن فاعلية الحماية تتطلب حلولاً مرنة تراعي خصوصية كل مجتمع.

أما محور نية المشاركة فقد جاء في المرتبة الأخيرة، رغم بقاءه عند مستوى مرتفع بمتوسط بلغ (3.683). ويمكن تفسير ذلك بأن دوافع مشاركة المحتوى قد تتباين بين التوثيق الشخصي والتفاعل الاجتماعي والرغبة في تعزيز العلاقات، في مقابل المخاوف المرتبطة بالخصوصية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Wang و Wang (2025)، التي أظهرت أن مشاركة الصور الحية تمثل سلوكاً مزدوج الأثر؛ فهي تعزز التفاعل والانتماء والرفاهية الاجتماعية، لكنها تثير في الوقت نفسه مخاوف تتعلق بالخصوصية، وأن ارتفاع الحاجة إلى



الخصوصية قد يحد من الفوائد المتحققة من مشاركة الصور. وبذلك تؤكد نتائج الدراسة الحالية أن تداول المحتوى المرئي ممارسة اجتماعية واعية تحكمها اعتبارات الإذن والسياق التقني والثقافي، وليس مجرد نشاط رقمي عفوي.

عرض نتائج السؤال الثاني ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الثاني على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، معدل استخدام المنصات الرقمية، مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية)؟". وللإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثات بصياغة الفرض الإحصائي الرئيسي الأول لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، معدل استخدام المنصات الرقمية، مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية)"، وتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية الخمس التالية:

1- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الجنس).

2- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).

3- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).

و تُعرض النتائج التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

عرض نتائج الفرض الفرعي الأول:

نص الفرض الفرعي الأول على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الجنس)"

جدول (9): نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الجنس) (ن=336)

محاور الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: خصائص الالتقاط	ذكر	92	18.870	3.050	334	1.086	0.278	غير دالة
	أنثى	244	19.262	2.920				
المحور الثاني: قنوات التداول	ذكر	92	15.815	2.924	334	2.258	*0.025	دالة
	أنثى	244	16.574	2.676				
المحور الثالث: نية المشاركة	ذكر	92	22.989	3.115	334	2.875	*0.004	دالة
	أنثى	244	21.758	3.634				
المحور الرابع: الإذن	ذكر	92	24.72	3.659	334	4.749	*0.000	دالة



الدالة الإحصائية	قيمة الدالة	قيمة "ت"	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الجنس	محاور الاستبانة
				3.307	26.697	244	أنثى	المسبق
غير دالة	0.065	1.853	334	8.875	82.391	92	ذكر	الدرجة الإجمالية للاستبانة
				8.185	84.291	244	أنثى	

*دالة عند مستوى 0.05.

وتشير نتائج الجدول إلى ما يلي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "خصائص الالتقاط" وفقاً لمتغير (الجنس).
 - 2- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين من (ذكر) و(أنثى) فيما يتعلق بالمحور الثاني "قنوات التداول" وفقاً لمتغير (الجنس). وجاءت الفروق لصالح (أنثى).
 - 3- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين من (ذكر) و(أنثى) فيما يتعلق بالمحور الثالث "نية المشاركة" وفقاً لمتغير (الجنس). وجاءت الفروق لصالح (ذكر).
 - 4- توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين من (ذكر) و(أنثى) فيما يتعلق بالمحور الرابع "الإذن المسبق" وفقاً لمتغير (الجنس). وجاءت الفروق لصالح (أنثى).
 - 5- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لاستبانة "تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية" وفقاً لمتغير (الجنس).
- وبذلك نقبل جزئياً الفرض الفرعي الأول لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الجنس)".

عرض نتائج الفرض الفرعي الثاني:

نص الفرض الفرعي الثاني على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الفئة العمرية)".

جدول (10): نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي الاتجاه" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الفئة العمرية) (ن=336)

الدالة الإحصائية	قيمة الدالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	الفئة العمرية	محاور الاستبانة
غير دالة	0.243	1.399	12.188	3	36.565	بين المجموعات	المحور الأول: خصائص الالتقاط
			8.709	332	2891.388	الخطأ (داخل المجموعات)	
				335	2927.952	الكلية	
غير دالة	0.897	0.200	1.535	3	4.605	بين المجموعات	المحور الثاني: قنوات



الدالة الإحصائية	قيمة الدالة	قيمة "ف"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	الفئة العمرية	محاور الاستبانة
			7.685	332	2551.368	الخطأ (داخل المجموعات)	التداول
				335	2555.973	الكلية	
غير دالة	0.683	0.499	6.269	3	18.808	بين المجموعات	المحور الثالث: نية المشاركة
			12.573	332	4174.144	الخطأ (داخل المجموعات)	
				335	4192.952	الكلية	
غير دالة	0.163	1.721	21.118	3	63.353	بين المجموعات	المحور الرابع: الإذن المسبق
			12.273	332	4074.599	الخطأ (داخل المجموعات)	
				335	4137.952	الكلية	
غير دالة	0.426	0.931	65.891	3	197.673	بين المجموعات	الدرجة الإجمالية للاستبانة
			70.752	332	23489.681	الخطأ (داخل المجموعات)	
				335	23687.354	الكلية	

وتشير نتائج الجدول إلى ما يلي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "خصائص الالتقاط" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
 - 2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثاني "قنوات التداول" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
 - 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثالث "نية المشاركة" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
 - 4- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الرابع "الإذن المسبق" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
 - 5- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لاستبانة "تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
- وبذلك نقبل الفرض الفرعي الثاني لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (الفئة العمرية)

عرض نتائج الفرض الفرعي الثالث:

نص الفرض الفرعي الثالث على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)



جدول (11): نتائج اختبار "كروسكال-واليز" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي) (ن=336)

محاور الاستبانة	المستوى التعليمي	العدد	متوسط الرتب	درجات الحرية	قيمة "كا ² "	قيمة الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: خصائص الالتقاط	ثانوي أو أقل	18	148.750	3	2.412	0.491	غير دالة
	دبلوم	18	146.694				
	بكالوريوس	176	167.560				
	دراسات عليا	124	175.867				
المحور الثاني: قنوات التداول	ثانوي أو أقل	18	152.583	3	5.674	0.129	غير دالة
	دبلوم	18	187.194				
	بكالوريوس	176	178.244				
	دراسات عليا	124	154.266				
المحور الثالث: نية المشاركة	ثانوي أو أقل	18	157.917	3	3.687	0.297	غير دالة
	دبلوم	18	176.611				
	بكالوريوس	176	160.082				
	دراسات عليا	124	180.806				
المحور الرابع: الإذن المسبق	ثانوي أو أقل	18	166.667	3	0.085	0.994	غير دالة
	دبلوم	18	167.361				
	بكالوريوس	176	169.957				
	دراسات عليا	124	166.863				
الدرجة الإجمالية للاستبانة	ثانوي أو أقل	18	158.667	3	0.465	0.926	غير دالة
	دبلوم	18	169.806				
	بكالوريوس	176	166.574				
	دراسات عليا	124	172.472				

وتشير نتائج الجدول إلى ما يلي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "خصائص الالتقاط" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثاني "قنوات التداول" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثالث "نية المشاركة" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 4- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الرابع "الإذن المسبق" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).



5- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لاستبانة "تصورات الأفراد في المجتمع السعودي حول تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).

وبذلك نقبل الفرض الفرعي الثالث لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالتصورات بشأن تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)".

عرض نتائج السؤال الثالث ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الثالث على "ما أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي، من حيث الظهور غير المرغوب فيه، والضرر المُدرَك، وانتهاك القيم والأعراف الاجتماعية؟".

جدول (12): النتائج الإجمالية المتعلقة بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي (ن=336)

الرتبة	درجة الموافقة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	عدد الفقرات	محاور الاستبانة
1	كبيرة	74.0%	0.959	3.699	7	المحور الأول: الظهور غير المرغوب فيه
3	كبيرة	70.3%	0.974	3.514	11	المحور الثاني: الضرر المُدرَك
2	كبيرة	71.0%	0.986	3.551	7	المحور الثالث: انتهاك القيم والأعراف
	بدرجة كبيرة	71.8%	0.973	3.588	25	المتوسط الحسابي العام للاستبانة

يتضح أن المتوسط الحسابي العام للاستبانة ككل بلغ (3.588) وهو يعبر عن مستوى (مرتفع) لأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي، كما يتضح أن مستوى جميع المحاور قد جاء (مرتفع).

وقد جاء في المرتبة الأولى كأعلى المحاور في الرتبة "المحور الأول: الظهور غير المرغوب فيه" وبدرجة (كبيرة) ومتوسط حسابي (3.699)، تلاه في المرتبة الثانية "المحور الثالث: انتهاك القيم والأعراف" وبدرجة (كبيرة) ومتوسط حسابي (3.551)، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة كأقل المحاور في الرتبة "المحور الثاني: الضرر المُدرَك" وبدرجة (كبيرة) ومتوسط حسابي (3.514).

عرض نتائج السؤال الرابع ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الرابع على "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات/رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغيراتهم الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، معدل استخدام المنصات الرقمية، مدى المشاهدة أو المشاركة عبر المنصات الرقمية وتفرع عن هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

6- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع



السعودي وفقاً لمتغير (الجنس).

7- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).

8- لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).

وتُعرض النتائج التي تم التوصل إليها على النحو الآتي:

عرض نتائج الفرض الفرعي السادس:

نص الفرض الفرعي السادس على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الجنس)، ولاختبار هذا الفرض، قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتطبيق اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين؛ للكشف عن دلالة الفروق بين متوسطات درجات المشاركين وفقاً لمتغير (الجنس). وجاءت النتائج

جدول (13): نتائج اختبار "ت" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الجنس) (ن=336)

محاور الاستبانة	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: الظهور غير المرغوب فيه	ذكر	92	25.924	3.710	334	0.119	0.905	غير دالة
	أنثى	244	25.877	3.005				
المحور الثاني: الضرر المُدرَك	ذكر	92	39.380	4.755	334	1.778	0.076	غير دالة
	أنثى	244	38.381	4.532				
المحور الثالث: انتهاك القيم والأعراف	ذكر	92	24.772	3.170	334	0.295	0.768	غير دالة
	أنثى	244	24.889	3.296				
الدرجة الإجمالية للاستبانة	ذكر	92	90.076	9.585	334	0.864	0.388	غير دالة
	أنثى	244	89.148	8.469				

وتشير نتائج الجدول () إلى ما يلي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "الظهور غير المرغوب فيه" وفقاً لمتغير (الجنس).
- 2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثاني "الضرر المُدرَك" وفقاً لمتغير (الجنس).
- 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثالث "انتهاك القيم والأعراف" وفقاً لمتغير (الجنس).



4- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لـ "أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي" وفقاً لمتغير (الجنس).

وبذلك نقبل الفرض الفرعي السادس لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الجنس)".

عرض نتائج الفرض الفرعي السابع:

نص الفرض الفرعي السابع على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الفئة العمرية)"،

جدول (14): نتائج اختبار "تحليل التباين الأحادي الاتجاه" لدلالة الفروق بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الفئة العمرية) (ن=336)

محاور الاستبانة	الفئة العمرية	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	قيمة الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: الظهور غير المرغوب فيه	بين المجموعات	21.724	3	7.241	0.702	0.551	غير دالة
	الخطأ (داخل المجموعات)	3425.202	332	10.317			
	الكلية	3446.926	335				
المحور الثاني: الضرر المُدرَك	بين المجموعات	101.777	3	33.926	1.606	0.188	غير دالة
	الخطأ (داخل المجموعات)	7014.176	332	21.127			
	الكلية	7115.952	335				
المحور الثالث: انتهاك القيم والأعراف	بين المجموعات	59.466	3	19.822	1.883	0.132	غير دالة
	الخطأ (داخل المجموعات)	3495.676	332	10.529			
	الكلية	3555.143	335				
الدرجة الإجمالية للاستبانة	بين المجموعات	443.713	3	147.904	1.933	0.124	غير دالة
	الخطأ (داخل المجموعات)	25405.046	332	76.521			
	الكلية	25848.759	335				

وتشير نتائج الجدول إلى ما يلي:

1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "الظهور غير المرغوب فيه" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).

2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثاني "الضرر المُدرَك"



وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).
3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالمشاور الثالث "انتهاك القيم والأعراف" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).

4- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لـ "أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي" وفقاً لمتغير (الفئة العمرية).

وبذلك نقبل الفرض الفرعي السابع لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (الفئة العمرية)

عرض نتائج الفرض الفرعي الثامن:

نص الفرض الفرعي الثامن على أنه: "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)"،

جدول (15): نتائج اختبار "كروسكال-واليز" لدلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي) (ن=336)

محاور الاستبانة	المستوى التعليمي	العدد	متوسط الرتب	درجات الحرية	قيمة "كا ² "	قيمة الدلالة	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: الظهور غير المرغوب فيه	ثانوي أو أقل	18	176.14	3	4.494	0.213	غير دالة
	دبلوم	18	206.94				
	بكالوريوس	176	160.43				
	دراسات عليا	124	173.27				
المحور الثاني: الضرر المُدرَك	ثانوي أو أقل	18	180.14	3	6.969	0.073	غير دالة
	دبلوم	18	206.47				
	بكالوريوس	176	174.49				
	دراسات عليا	124	152.80				
المحور الثالث: انتهاك القيم والأعراف	ثانوي أو أقل	18	180.08	3	0.617	0.893	غير دالة
	دبلوم	18	169.78				
	بكالوريوس	176	165.01				
	دراسات عليا	124	171.58				
الدرجة الإجمالية للاستبانة	ثانوي أو أقل	18	181.25	3	4.691	0.196	غير دالة
	دبلوم	18	213.83				
	بكالوريوس	176	166.20				
	دراسات عليا	124	163.33				



وتشير نتائج الجدول (15) إلى ما يلي:

- 1- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الأول: "الظهور غير المرغوب فيه" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثاني "الضرر المُدرَك" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 3- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالمحور الثالث "انتهاك القيم والأعراف" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).
- 4- لا توجد فروق دالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بالدرجة الإجمالية لـ "أثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي" وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي).

وبذلك نقبل الفرض الفرعي الثامن لهذه الدراسة والذي نص على "لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات رتب درجات المشاركين فيما يتعلق بأثر تداول المحتوى المرئي للمناسبات الاجتماعية عبر المنصات الرقمية على خصوصية الأفراد في المجتمع السعودي وفقاً لمتغير (المستوى التعليمي)".

عرض نتائج السؤال الخامس ومناقشتها وتفسيرها:

نص السؤال الخامس على "ما مدى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية."

جدول (16): الإحصاءات الوصفية المتعلقة بمدى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية (ن=336)

اختبار الوعي النظامي	عدد المفردات	المستوى	النسبة والتكرار		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى الوعي
			ت	%				
المتوسط الحسابي العام للاختبار	40	منخفض	49	14.6%	25.702	6.624	64.3%	متوسط
		متوسط	233	69.3%				
		مرتفع	54	16.1%				

يتضح من الجدول (16) أن المتوسط الحسابي العام للاختبار بلغ (25.702) بنسبة مئوية بلغت (64.3%)، وهي تعبر عن مستوى (متوسط) لمدى وعي الأفراد في المجتمع السعودي بالأنظمة والتشريعات المتعلقة بحماية الخصوصية عند نشر محتوى مرئي يتضمن أشخاصاً عبر المنصات الرقمية، كما يتضح أن تكرار نسبة المشاركين ذوي المستوى المنخفض بلغت (14.6%)، ونسبة المشاركين ذوي المستوى المتوسط بلغت (69.3%) ونسبة المشاركين ذوي المستوى المرتفع بلغت (16.1%)؛ وهذا يوضح أن أغلب المشاركين من ذوي المتوسط من الوعي.

ملخص النتائج

1. ارتفعت تصورات أفراد العينة (336 فرداً) حول تداول المحتوى المرئي بمتوسط كلي (3.991)، وتصدر الإذن المسبق المحاور بمتوسط (4.359)، بينما جاءت نية المشاركة أخيراً بمتوسط (3.683).
2. ظهرت فروق تبعاً للجنس في قنوات التداول والإذن المسبق لصالح الإناث، وفي نية المشاركة لصالح



- الذكور، دون فروق في الدرجة الكلية أو تبعاً للعمر والمستوى التعليمي .
3. جاء أثر تداول المحتوى المرئي على الخصوصية مرتفعاً بمتوسط (3.588)، وتصدر الظهور غير المرغوب فيه بمتوسط (3.699)، يليه انتهاك القيم والأعراف (3.551)، ثم الضرر المدرك (3.514).
4. لم تظهر فروق دالة إحصائية في أثر تداول المحتوى المرئي على الخصوصية تبعاً للجنس أو العمر أو المستوى التعليمي .
5. جاء الوعي بالأنظمة والتشريعات بمستوى متوسط، بمتوسط (25.702) ونسبة (64.3%)؛ إذ بلغ ذوو الوعي المتوسط (69.3%)، والمنخفض (14.6%)، والمرتفع (16.1%).

التوصيات

1. تكثيف البرامج التوعوية المتعلقة بحقوق الخصوصية وضوابط نشر المحتوى المرئي .
2. اعتماد سياسات واضحة للتصوير والنشر والحصول على الإذن المسبق في المناسبات الاجتماعية .
3. تعزيز معرفة الأفراد بنظام حماية البيانات الشخصية والعقوبات المترتبة على انتهاك الخصوصية .
4. تطوير أدوات رقمية تتيح الإبلاغ السريع عن المحتوى المنشور دون إذن وطلب حذفه .

المراجع

1. إبراهيم، انتصار صلاح الدين إسماعيل. (2021). جرائم المعلوماتية وفقاً لنظام مكافحة جرائم المعلوماتية السوداني والسعودي: دراسة مقارنة. مجلة السودان العلمية، 10(17)، 135-165.
2. التريكي، عبد الله بن عبد الرحمن. (2025). حماية البيانات الشخصية في النظام السعودي: دراسة مقارنة. مجلة الدراسات القانونية DOI.
3. الجربوع، عبد الله بن محمد. (2024). المسؤولية الجزائية لانتهاك حقوق البيانات الشخصية الرقمية في النظام السعودي: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 4(4)، 357-384.
4. الجعيد، صالح عوض منصور. (2025). الحماية الجزائية لمعالجة البيانات الشخصية في النظام السعودي: دراسة مقارنة. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 114(1)، 145-172. DOI.
5. الجموسي، جوه. (2016). الافتراضي والثورة: مكانة الإنترنت في نشأة مجتمع مدني عربي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. الحباشة، أمل خلف. (2022). إضاءات على الإصلاحات العدلية الرقمية في وزارة العدل السعودية فترة انتشار جائحة كورونا. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(8). DOI.
7. الحربي، مبارك بن عبيد. (2020). جرائم المعلوماتية والقيم الواقية منها في النظام السعودي: دراسة استقرائية وصفية. مجلة العلوم الشرعية واللغة العربية، 9(9)، 317-364. DOI.
8. الخطيب، أحمد حسن عبد العليم حسن. (2019). الجرائم المعلوماتية الواقعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي: قراءة في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصري رقم 175 لسنة 2018 ونظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي 1428 هـ. المجلة القانونية، 6(1)، 67-94. DOI.
9. رحمي، ماريان. (2022، 24 فبراير). حماية البيانات في المملكة العربية السعودية: تحليل مقارنة. SMEX.
10. رمضان، نسيم. (2026، 28 يناير). في اليوم العالمي لخصوصية البيانات: كيف تعيد السعودية تعريف الثقة الرقمية؟ صحيفة الشرق الأوسط.
11. عبد المجيد، ليلي. (2021). التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني. الناشر العربي.
12. العبيدان، سلطان بن عبد الرحمن بن عبد القادر. (2024). التأصيل الفقهي لنظام حماية البيانات الشخصية السعودي. أبحاث، 11(2)، 460-541. DOI.
13. العتيبي، مقبل بن هلال بن محمد. (2023). ضمانات حرمة الحياة الخاصة في ظل نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي. مجلة جامعة الملك سعود - الحقوق والعلوم السياسية، 35(2)، 405-426. DOI.



14. العصيمي، مشعل عبد الله. (2016). فعالية الأنظمة السعودية ذات الصلة في الحد من الجرائم المعلوماتية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (31، ج3)، 15-41 DOI.
15. العلي، عقبة عبد النافع. (2023). دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل ثقافة الشباب: دراسة تحليلية على عينة عشوائية من طلاب جامعة دمشق. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، DOI4 (5).
16. القويقي، عبد الله بن إبراهيم بن سليمان. (2025). الجرائم المستحدثة بواسطة الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في ضوء نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي والفقه الإسلامي. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (135)، 164-189 DOI.
17. المطيري، طارق بن عبد العزيز. (2017). الأحكام الخاصة بجريمة الابتزاز المقررة في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية السعودي. سلسلة ملخصات الأبحاث القضائية، (16)، 387-428.
18. مليباري، نجاه عبد الله. (2018). النهم الاستهلاكي لمواقع التواصل الاجتماعي والاغتراب الأسري: مقارنة في مفهوم الاعتدال بين الأسرتين السعودية والمصرية. مجلة بحوث التربية النوعية، 2018(51)، 415-451. DOI
19. النشار، غادة صلاح الدين. (2018). إدارة الخصوصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بالتطبيق على موقع فيسبوك: دراسة في المفهوم والممارسة. المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون، (14)، 271-335.
20. النمر، حمود نوار. (2024). دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز الوعي حول نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي: دراسة استطلاعية. شؤون اجتماعية، 41(162)، 196-216 DOI.
21. الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. (2023). اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية. [الرابط](#)

22. Abokhodair, N., Abbar, S., Vieweg, S., & Mejova, Y. (2017). Privacy and social media use in the Arabian Gulf: Saudi Arabian and Qatari traditional values in the digital world. *Journal of Web Science*, 3. DOI
23. Akcay, M. H., Rao, S. P., Bakas, A., & Atli, B. G. (2026). More than meets the eye: Understanding the effect of individual objects on perceived visual privacy. *arXiv*.
24. Alharbi, F., Faloutsos, M., & Abu-Ghazaleh, N. (2020). Opening digital borders cautiously yet decisively: Digital filtering in Saudi Arabia.
25. Al-Laymoun, O., & Aljaafreh, A. (2020). Examining users' willingness to post sensitive personal data on social media. DOI
26. AlQadheeb, B., & Alsalloum, O. (2018). Self-disclosure in social networking sites in Saudi Arabia. *International Journal of Business and Management*. DOI
27. Bahaddad, A. (2022). Toward the effectiveness of using social media applications with an acceptable level of privacy in the Saudi community: A quantitative case study. *Thermal Science*. DOI
28. Bazarova, N. (2012). Contents and contexts: Disclosure perceptions on Facebook. In *Proceedings of the ACM 2012 Conference on Computer Supported Cooperative Work*. DOI
29. Chennamaneni, A., & Taneja, A. (2015). Communication privacy management and self-disclosure on social media: A case of Facebook.
30. Hu, Q., Wang, G., & Yu, P. (2015). Public information-sharing behaviors analysis over different social media. In *2015 IEEE Conference on Collaboration and Internet Computing*.
31. Jenkins, H., Ford, S., & Green, J. (2013). *Spreadable media: Creating value and meaning in a networked culture*. New York University Press.
32. Kaplan, A. M., & Haenlein, M. (2010). Users of the world, unite! The challenges and opportunities of social media. *Business Horizons*, 53(1), 59-68.



33. Lewis, B. (2010). Social media and strategic communication: Attitudes and perceptions among college students. *Public Relations Journal*, 4(3).
34. Masur, P., & Scharkow, M. (2016). Disclosure management on social network sites: Individual privacy perceptions and user-directed privacy strategies. *Social Media + Society*, 2. DOI
35. Munar, A. M., & Jacobsen, J. K. S. (2014). Motivations for sharing tourism experiences through social media. *Tourism Management*, 43, 46–54.
36. Munyendo, C. W. (2026). Security and privacy beyond Western peripheries: Practices, challenges, and opportunities in the majority world (Doctoral dissertation, The George Washington University). ProQuest Dissertations & Theses.
37. Necaise, A., Amon, M., Tanni, T., Williams, A., Solihin, Y., Kapadia, A., & Jean, M. (2023). User preferences for interdependent privacy preservation strategies in social media. *Proceedings of the ACM on Human-Computer Interaction*, 7, 1–30. DOI
38. Osatuyi, B. (2013). Information sharing on social media sites. *Computers in Human Behavior*, 29(6), 2622–2631.
39. Ryan, S. (2026). The birthmark standard: Privacy-preserving photo authentication via hardware roots of trust and consortium blockchain. ProQuest.
40. Shamayleh, G., & Arsel, Z. (2025). Digital affective encounters: The relational role of content circulation on social media. *Journal of Consumer Research*. DOI
41. Siregar, D., & Puspasari, C. (2023). Analysis of communication privacy management on Instagram Stories. *Paragraphs Communication Update*. DOI
42. Tonge, A., & Caragea, C. (2015). Privacy prediction of images shared on social media sites using deep features. *arXiv*, abs/1510.08583.
43. Velten, J., Arif, R., & Moehring, D. (2017). Managing disclosure through social media: How Snapchat is shaking boundaries of privacy perceptions. *Social Media and Society*, 6, 220–250.
44. Wang, F., & Wang, X. (2025). The effect of social grooming via live photo-sharing on well-being: The mediating role of social capital and moderating role of the need for privacy. *Frontiers in Psychology*, 16. DOI
45. Zhang, H., Yang, Y., & Bai, B. (2022). The effects of photo-sharing motivation on tourist well-being: The moderating role of online social support. *Journal of Hospitality and Tourism Management*, 51, 471–480. DOI